الشركات العابرة للقارات و تقويض السيادة الغذائية للدول

الأستاذ– الحسين عمروش
كلية الحقوق
جامعة –المدية
houcine16@gmail.com

Résume

La souveraineté alimentaire est l'objectif d'un composé qui combine la politique, l'économie, la sociologie et la culture, puisqu'il constitue la base des stratégies nationales des pays, en plus de son association avec l'idée de la souveraineté des économies nationales, et de son relation avec les objectifs des sociétés humaines, et le droit des peuples à l'autodétermination, à travers la réduction de la pauvreté et la faim, en garantissant leur droit de déterminer de leur politique alimentaire interne, leur condition de vie, la sécurité alimentaire et d'incarner les concepts du développement durable.

La globalisation est l'aspect le plus important du nouvel ordre international, et est une forme de colonialisme économique des États, qui violent sa souveraineté par les sociétés transnationales, à travers un certain nombre de manifestations d'ingérence dans la souveraineté des États, dans le contexte de globalisation de l'alimentation, qui a fusionné avec les concepts du capitalisme mondial et libéral , en plus du non respect par ces sociétés à la demande sociale, et sa capacité à s'intégrer dans la crise économique, et suivre les politiques de l'épuisement des ressources, en utilisant l'arme de la nourriture, et la technique de l'intensification agricole et l'industrie du bétail.

ملخص

تعد السيادة الغذائية هدف مركب يجمع بين السياسة و الاقتصاد و الاجتماع و الثقافة, من حيث أنه يشكل أساس الإستراتيجيات القومية للدول, بالإضافة لارتباطه بفكرة سيادة الاقتصاديات الوطنية, و ارتباطه كذلك بغايات المجتمعات البشرية, و حق الشعوب في تقرير مصيرها, من خلال الحد من الفقر و الجوع, بما يضمن حقهم في تقرير سياساتهم الداخلية الغذائية, و خصوصياتهم المعيشية, و أمنهم الغذائي لتجسيد مفاهيم التنمية المستدامة.

تعد العولمة من أهم مظاهر النظام الدولي الجديد, و هي شكل من أشكال الاستعمار الاقتصادي للدول, بأن تخرق سيادتها من خلال الشركات العابرة للقارات, من خلال عدة مظاهر للتدخل في سيادة الدول, في إطار العولمة الغذائية, التي اندمجت مع مفاهيم الرأسمالية العالمية, و اللبرالية الجديدة, بالإضافة لعدم تقيد هذه الشركات بالمتطلبات الاجتماعية, و قدرتها على الاندماج في الأزمات الاقتصادية, و إتباعها لسياسات استنزاف الموارد و سلاح الغذاء, و تقنية الزراعة النقدية و التكثيف الزراعي, و الصناعة الحيوانية.

المقدمة

تعد العولمة من أهم مظاهر النظام الدولي الجديد, و هي شكل من أشكال الاستعمار الاقتصادية للدول, بأن تخرق سيادتها من خلال الشركات العابرة للقارات, و التي يقصد بها رأس مال عملاق ليس له ولاء و لا دين و لا مصالح قومية, و ارتباط هذه الشركات بالدول يكرس فعليا التبعية الاقتصادية(1

تجسد العولمة نطاقا عالميا تتوحد من خلاله الأنماط السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية, لخدمة المصالح الإنسانية المشتركة- دون تجاهل تأثير القوى السياسية الكبرى- و للعولمة بعض النتائج الإيجابية, منها توحيد التجارة الزراعية الدولية, و تنمية الأسواق الدولية و الحد من الفقر.

ساهمت العولمة في التخفيف من حدة الفقر برفع الإنتاج الزراعي الأساسي و النوعي, و الاتجار به عبر الشركات العابرة للقارات العاملة في قطاع الغذاء, و المسيطرة على الأسواق الدولية, بوضعها معايير خاصة لمساعدة الدول النامية – من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات- من خلال شرائه من السوق الدولية بأثمان باهظة, أو تقديم الإعانات الغذائية في حالات الاضطرابات الإقليمية أو الدولية, أو في حالة الأزمات الطبيعية.

تعتمد العولمة على التكنولوجية و المعلومات المكثفة في المنافسة الاقتصادية والمالية في نطاق سوق عالمية واحدة من قبل كيانات ضخمة تعمل وفقا للمصالح العالمية لأصحابها, مما يؤدي للتحول من الممارسات و المعايير المحلية إلى العالمية.

و لتوضيح مظاهر تدخل الشركات العابرة للقارات في سيادة الدول, في إطار العولمة الغذائية, و مدى تأثيراتها السلبية على الدول النامية, ففي ما تتمثل أهم صور تدخل الشركات العابرة للقارات في السيادة الغذائية للدول؟ و ما مدى التأثيرات التي تسببها هذه التدخلات؟

و في نفس السياق نجد أن الدول أصبحت مضطرة لتوفير الغذاء بشكل دائم لشعوبها, تفاديا لأية اضطرابات اجتماعية أو سياسية من جهة, و من جهة أخرى أصبحت مجبرة على الاندماج في الاقتصاد الدولي مع تقديمها لتنازلات تمس بسيادتها, و بالخصوص بالنسبة للدول التي لا تتبنى سياسة إستراتيجية طويلة المدى لإنشاء بنية إنتاجية حقيقية, و هذا بسبب آليات تميز نشاط الشركات العابرة للقارات في المحيط الاقتصادي الدولي, و التي ستكون محلا للدراسة, من خلال:

المبحث الأول: الرأسمالية و الليبرالية العالمية

المطلب الأول: الرأسمالية العالمية

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

المبحث الثاني: تجاهل المتطلبات الاجتماعية و التأقلم مع الأزمات الاقتصادية

المطلب الأول: تجاهل المتطلبات الاجتماعية

المطلب الثاني: التأقلم مع الأزمات الاقتصادية

المبحث الثالث: الاندماج في العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: سياسة الزراعة النقدية

المطلب الثاني: سياسة التكثيف الزراعي

المطلب الثالث: سياسة الصناعة الحيوانية

المبحث الأول: الرأسمالية و الليبرالية العالمية

تتميز نشاطات الشركات العابرة للقارات باستثمار رؤوس أموال فلكية, مصادرها متنوعة, لتحقيق السيطرة المطلقة للمناخ الاقتصادي الوطني و الإقليمي و العالمي, بالإضافة لسيطرة عدد محدود من هذه الشركات على سوق الموارد الغذائية عالميا.

المطلب الأول: الرأسمالية العالمية

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

المطلب الأول_: الرأسمالية العالمية

ترتكز أعمال الشركات العابرة للقارات على رأس المال العملاق الموجود بيد الرأسمالية الزراعية, من خلال خلق مصادر جديدة للمواد الأولية, لتمويل اقتصاديات الدول الصناعية, وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج, بمعنى جعل العالم سوقا للسلع الرأسمالية, من خلال:

الفرع الأول: زيادة القدرة التنافسية الدولية

الفرع الثاني: السعي وراء الخامات الغذائية

الفرع الثالث: تجاهل التنمية الوطنية

الفرع الرابع: احتكار تجارة المواد الغذائية

الفرع الخامس: التركيز على التكنولوجيا الغذائية

الفرع الأول: زيادة القدرة التنافسية الدولية

تقوم سياسة الشركات العابرة للقارات على حرية التبادل التجاري, و الاستثمار, و تدفق رؤوس الأموال, و زيادة القدرة التنافسية الدولية للسيطرة على الاقتصاد العالمي, لذا فالاقتصاديات الزراعية ستتأثر بعاملين أساسيين:

– زيادة أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها, إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية.

– انخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي المحلي بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج (2)

و في نفس السياق ترتكز سياسة الشركات العابرة للقارات كذلك على تحقيق أرباح فلكية من خلال تجاهل الشواغل الاجتماعية و البيئية للشعوب, كإزالة الغابات, و الأنواع النباتية, و الحيوانية, وتسريب موارد المياه ، واستنزاف التربة والمياه الجوفية (3)

الفرع الثاني: السعي وراء الخامات الغذائية تعتمد سياسة هذه الشركات على السعي وراء الخامات الغذائية, و الموارد الطبيعية (السمكية, الزراعية, الحرجية, الماشية..الخ), بالإضافة للأسواق لتصريف السلع , و الاستثمار في الخارج لإشباع حاجات العالم بأسره(4), و لكن من جهة أخرى تجسد مشاريع لا تصل لإنتاج المنتج النهائي, و من ثم لا تحقق الدورة الإنتاجية في دولة واحدة, لكي تبقى الدول النامية في مصيدة التبعية الاقتصادية (5)

الفرع الثالث: تجاهل التنمية الوطنية

لا ترتبط أعمال الشركات العابرة للقارات بالسياسات الوطنية التنموية للدول النامية, بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات, لأن هدفها الأصلي خدمة مصالح المساهمين في رأس مال الشركة , و ليس خدمة المجتمعات , بل تجعل هذه الأخيرة وسيلة لتحقيق أهدافها.

فمثلا تكون أولوية شركات الكيماويات الزراعية العالمية عدم تبني سياسة لتربية نباتات مقاومة لمبيدات الآفات, رغم أنه مطلب حيوي للكثير من الدول النامية , لتتمكن من تخفيض تكاليف استخدام المبيدات الكيماوية, و هذا يعني في النهاية زيادة استخدام المبيدات الكيماوية وليس تقليلها (6)

الفرع الرابع: احتكار تجارة المواد الغذائية

تسيطر الشركات العابرة للقارات على تجارة المواد الغذائية، فُيلاحَظ أن هناك 15 شركة متعددة الجنسيات تسيطر على أكثر من 60% من إنتاج المواد الغذائية عالميا(7), وتوضح هذه النسب مدى سيطرة تلك الشركات على التجارة العالمية للسلع، إضافة إلى سيطرتها على تجارة الخدمات، كالنقل، والتأمين، والبنوك في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي بحثاً عن أعلى معدلات للفائدة والاستثمار(8)

و تعتمد على تقنيات عملية لضمان سياستها الاحتكارية, من خلال دبلوماسيتها التجارية, فهي تسيطر على مراكز صنع القرار السياسي الوطني, و مسار الاقتصاديات المحلية و الإقليمية من خلال التخطيط لتكوين مناخ استثماري مستقطب لهذه الشركات كمحاولة للوصول إلى حصص الأسواق العالمية(9)

تعمل الشركات العابرة للقارات على البلورة المستمرة للاقتصاد العالمي, و إفراز تغيرات جوهرية, في هياكل التركيبة البنيوية للدول, لتصبح أكثر تناسقا في عالمية الحركة نتيجة اتساع درجة التشابك الاقتصادي العالمي, و عالمية التوجه نتيجة تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول(10)

تعمد هذه الشركات كذلك على منع الديمقراطية الاقتصادية, بنقل القوة من الدول إلى الشركات العملاقة, التي تعمد على توجيه السياسات الإنتاجية و الصناعية الغذائية, لبناء بيروقراطية عالمية تنعدم فيها المحاسبة و المراقبة (11)

الفرع الخامس: التركيز على التكنولوجيا الغذائي

تساهم الشركات العابرة للقارات في نقل تكنولوجيا للدول النامية, لكنها تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها, كما تعمد على تجريب تكنولوجيات جديدة مقابل أثمان باهظة, لما تقدمه من معرفة فنية، ولا تهتم عادة بمدى ملائمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظروف الاقتصاد والمجتمع, وقيمه الحضارية, و من هذه التكنولوجيات الأغذية النباتية و الحيوانية المعدلة وراثيا, و التي مازالت محلا للتجريب, لمعرفة مدى أثارها على شعوب الدول النامية, باعتبارها المكان الأمثل للتجريب.

حيث أظهرت هذه الشركات اهتمامها التجاري بالتكنولوجيا الغذائية, عندما اتضح أنها تتيح فرصا تسويقية مربحة, باعتبارها تخصص واعد جدا, و ما يزيد من المخاوف من سيطرة هذه الشركات(12)هو تحكمها في تحديد الأولويات نتيجة تركيزها على الاستثمار لتحقيق الربح.

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

يعتمد عمل الشركات العابرة للقارات على تمركز معظم الثروات بيد الأقلية في العالم الصناعي من خلال عملية التملك و التحالف, و استنزاف حقوق الشعوب, و تظهر عوالم سيطرة اللبرالية الجديدة في القضاء على رفاه الدول, و تغذية معاني اللامساواة, و تجسيد فوضى السوق, من خلال:

الفرع الأول: الانسجام مع الظروف العالمية المتغيرة

الفرع الثاني: الاحتكار العلمي للشركات

الفرع الثالث: فرض نظام عالمي لإعادة توزيع الموارد كونيا

الفرع الأول: الانسجام مع الظروف العالمية المتغيرة

تنسجم القدرة الاقتصادية للشركات العابرة للقارات مع الظروف العالمية المتغيرة, فهذه الشركات تعمل على استنزاف ثروات الشعوب النامية, بحجة الاستثمارات الاقتصادية, مقابل السماح لهذه الدول أن تكون لها حصص اقتصادية عالمية

و في الوقت ذاته تعمل هذه الشركات بفك الارتباط مع هذه الدول لخفض التكاليف, و تحقيق هامش أكبر من الأرباح, بإنتاج بدائل لمحاصيل الدول النامية التصديرية(13), مثل هذا التقدم سيؤدي إلى حرمان الدول النامية من محاصيل تصديرية تعتمد عليها في تجارتها الخارجية (14)

الفرع الثاني: الاحتكار العلمي للشركات

تعتمد الشركات العابرة للقارات على أسس علمية , من خلال بنوك المعلومات النباتية و الحيوانية (الجينات و البذور), حيث تنشأ هذه الشركات مجموعة من المعاهد و المراكز العلمية المتخصصة للقيام بسلسلة من الأبحاث العالمية و الدراسات الثورية في مجال المنتجات الغذائية النباتية و الحيوانية , و تطوير تقنيات لتحسين الغذاء (كميا, و صحيا, و نوعيا), و البث المعلوماتي و الشبكي للخرائط الزراعية و الحيوانية (15), لذا تقوم بتقديم إعتمادات مالية ضخمة في سبلي تحقيق السيطرة العلمية من خلال

اكتشافاتها .

و بناء على ذلك , فهذه الشركات تركز على مسألة الاستغلال القانوني لهذه الاكتشافات, من خلال براعة الاختراع, لتضمن استفادتها من عائدات استغلال المنتجات الجديدة بترخيص منها, كاستغلال السلالات النباتية و الحيوانية الجديدة, أو الميزات المقاومة للآفات, القدرة على تحمل الاضطرابات المناخية...الخ, و هذا يضمن سيطرتها المطلقة على مجال البحوث الغذائية, مما سيزيد من حجم مشاريعها الاقتصادية, و عائداتها المالية .

الفرع الثالث: فرض نظام عالمي لإعادة توزيع الموارد كونيا

ترتكز الشركات العابرة للقارات في زيادة أرباحها على فرض نظام عالمي لإعادة توزيع الموارد كونيا, تحت غطاء تحقيق التكامل الاقتصادي, و التعايش السلمي, و المساهمة في السوق الدولية, و الحصول على حصص تجارية عالمية, للوصول لتغيير النمط المعيشي العالمي(16)

كما ترتكز على تحطيم آليات الدول الاقتصادية, لأن رفاه الدول تهديد لمستقبل هذه الشركات(17), كما تعتمد أدبيات هذه الشركات على ضرورة تحمل أفراد الطبقات الفقيرة المسؤولية و التضحية خدمة للأقلية الرأسمالية (18)

كما يعاد توزيع الموارد كونيا من خلال اعتماد الشركات العابرة للقارات على الحروب التجارية, من خلال سيطرتها على الموارد الطبيعية (النباتية و الحيوانية), و الموارد البشرية المتخصصة, و التحكم التكنولوجي, و الأسواق الخارجية, بفرض شروط تعجيزية على الدول لإرغامها على استيراد منتجاتها, و عدم التمسك بمنتجاتها الوطنية (19)

المبحث الثاني: تجاهل المتطلبات الاجتماعية والتأقلم مع الأزمات الاقتصادية

تعتمد الشركات العابرة للقارات على سياسة عالمية تتجاهل من خلالها كل الخصوصيات و المتطلبات التي تريد المجتمعات الوطنية تحقيقها, من خلال الاندماج في السوق الدولية, فتصبح هذه المجتمعات مجرد متغير حسابي لخدمة مصالح هذه الشركات, و ما يزيد من مرونة هذه الأخيرة قدرتها الكبيرة على الانسجام مع كل الظروف الدولية من خلال:

المطلب الأول: تجاهل المتطلبات الاجتماعية

المطلب الثاني: التأقلم مع الأزمات الاقتصادية

المطلب الأول: تجاهل المتطلبات الاجتماعية

يرتكز عامل عدم تقيد الشركات العابرة للقارات بالمتطلبات الاجتماعية للدول, بمجموعة من الآليات التي تعتمد عليها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح على حساب الشواغل الوطنية, و على حساب البرامج التنموية للدول.

الفرع الأول: التركيز على آليات السوق العالمية

الفرع الثاني: تفعيل حرية رؤوس الأموال الأجنبية

الفرع الثالث: تعظيم أرباح المساهمين في الشركة

الفرع الأول: التركيز على آليات السوق العالمية

ترتكز سياسة الشركات العابرة للقارات على آليات السوق العالمية (العرض و الطلب), متجاهلين المتطلبات الاجتماعية للشعوب, فمن خلال التكتلات الاقتصادية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي, و منظمة التجارة العالمية) تفرض شروطا صارمة على الدول التي تمنح لها قروضا بموجب اتفاقات تسمح لهذه الشركات إمكانات كبيرة لاختراق سيادة الدول دون أعباء, و دون تحمل المخاطر.

الفرع الثاني: تفعيل حرية رؤوس الأموال الأجنبية

يساهم اقتصاد هذه الشركات في تفعيل حرية رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدول, مع العلم أن رأس المال الأجنبي هدفه الربح بأقل التكاليف, مما يزيد الوضعية الاجتماعية لشعوب الدول تدهورا.

و كما هو معلوم فهذه الشركات تمارس نشاطاتها في مناخ يضمن استفادتها من مختلف أشكال التسهيلات, كخفض الإنفاق العام, و تقديم المساعدات الغذائية و القروض التحفيزية, و المساعدات الإنسانية, كمرحلة لإدماج أسواق الدول المحلية في الأسواق الدولية, مما يهدد بإلغاء الطبقة المتوسطة, و زيادة حجم الطبقة الفقيرة.

الفرع الثالث: تعظيم أرباح المساهمين في الشركة

يؤدي تمركز الشركات العابرة للقارات في المحيط الاقتصادي الوطني, لانسحاب الدولة تدريجيا من عملية الإنتاج, و التوزيع بخصخصة مشروعات الدولة, التي كانت توفر المواد الغذائية المصنعة, كما أن إغلاق المصانع, و طرد العمال يمس مساسا خطيرا بوضعيتهم المعيشية, و يزيد من نسب الفقر و الجوع, بإلغاء أهم حق و هو الحق في العمل و الحق في الأجر.

كما تمثل هذه الشركات أياد خفية في الأسواق الاقتصادية التنافسية, و هي التي تهدف لتعظيم أرباح المساهمين فيها ، وبالتأكيد ليس لضمان الأمن الغذائي(20), بمعنى تنفيذ سياسات الشركة كجزء من استجابة دولية في اقتصاد دولي يزداد انفتاحا في تنظيم سلاسل الإنتاج والتجهيز وتوزيع المنتجات الزراعية والغذائية هي أكثر التي لا غنى عنها(21)

المطلب الثاني: التأقلم مع الأزمات الاقتصادية

إن قدرة الشركات العابرة للقارات على العمل في محيط اقتصادي متذبذب, مع تركيز سياساتها على تحطيم المنتجات الوطنية, و الاحتكار العالمي, و التلاعب في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في أسواق البورصة, لتصبح اقتصاديات الدول النامية أكثر حساسية لأي أزمة دولية, من خلال:

الفرع الأول: التلاعب في أسعار المنتجات الغذائية

الفرع الثاني: ابتزاز الدول

الفرع الثالث: سياسة استنزاف الموارد

الفرع الرابع: سلاح الغذاء

الفرع الأول: التلاعب في أسعار المنتجات الغذائية

تستطيع الشركات العابرة للقارات التأقلم في حالات الركود و الأزمات الاقتصادية, التي تحدث داخل مجتمع الدولة, حيث تفقد هذه الدول قيمة عملاتها المحلية, مما يؤدي لانتشار الفوضى, و الأزمة الغذائية نتيجة ضعف مستوى المعيشة المحلية, و هذا يهدد باندلاع صراع طبقي كبير داخل هذه المجتمعات , و يكون سببا لاضطرابات داخلية.

الفرع الثاني: ابتزاز الدول

تتجسد قدرة الشركات العملاقة على التأقلم مع هذا المناخ الملائم لابتزاز الدولة, فتصبح هذه الأخيرة مجبرة لمطالبة هذه الشركات بالبقاء, و الاستثمار مقابل المزيد من المزايا, و بتقنيات مختلفة, لتضمن حولها على فرص ضمن المحيط الاقتصادي العالمي.

حيث تتوزع هذه المزايا بين خفض الضرائب, خفض تكلفة العمل, و إجبار الدولة على بيعها شركاتها الوطنية بأثمان بخسة, أو شراء أكثر من 50% من أسهم الشركات الوطنية, أو دفع أكثر من 50% من حجم الاستثمار و الباقي تحصل عليه كإعانة من الدولة, و بطبيعة الحال كل هذه الامتيازات المطلقة و الدعم غير المحدود المقدم للشركات العالمية سيتحمله الفقراء من خلال توزيع الأعباء عليهم(22)

الفرع الثالث: سياسة استنزاف الموارد

يقصد بهذه السياسة السيطرة المتكاملة على كل مراحل الإنتاج الغذائي, فمثلا يوقع المنتجون الصغار في الدول الكبرى, على عقد مع الشركة العملاقة, فيوافقون فيه مثلا في صناعة إنتاج اللحوم البيضاء, على شراء مستلزمات إنتاج الكتاكيت:

- شراء الكتاكيت المعدلة وراثيا من الشركة , و طعامها والأدوية الخاصة بها.

-تقدم للكتاكيت أغذية منتجة من الشركة نفسها, أما الحبوب التي ينتجها الفلاحون في أرضهم , لا يسمح لهم بإطعام دواجنهم بها, بل يشترط العقد على الفلاحين بيع الحبوب التي تنتجها أرضهم لمصنع الأعلاف المملوك لنفس الشركة التي تمتلك أيضا المجزرة, و المفرخة الكتاكيت, وسائل النقل و التخزين و التبريد, و مؤسسات التسويق.

- الدجاج المنتج لم يعد من الجنس الطبيعي, فهي أنواع جديدة مسجلة لصالح الشركة, لذلك لا يستطيع المنتج بيع إنتاجه سوى لنفس الشركة, حماية لعوائد استخدام مبتكراتها.
- يتحمل المنتجون الصغار لوحدهم المخاطر, حيث يعملون لصالح الشركة المتعاقد معها دون ساعات محددة, و دون إجازات رسمية, و دون تأمينات ولا معاشات, كما يتحمل المنتج الخسارة نتيجة انتشار أمراض الدواجن, و تكلفة الأدوية والمضادات الحيوية, و تكاليف العمال. كما

تشتمل سياسة استنزاف الموارد, السيطرة على الموارد الطبيعية و التحكم بها علميا و تجاريا, و تجريب تقنيات جديدة لزيادة كمية و نوعية و مقاومة المنتجات الغذائية, و تتمثل التقنية في الغذاء المعدل وراثيا, و هناك تشكيك دائم من طرف المنظمات غير الحكومية بتبرير الشركات العابرة للقارات المتخصصة

بإنتاج الغذاء المعدل وراثيا.

تستهدف الشركات العابرة للقارات المختصة في الأغذية المعدلة وراثيا, تحقيق مكاسب أكبر من الدول الفقيرة التي تصارع المجاعة أكثر من محاربة الجوع, كما أنها لا تضمن سلامة هذا النوع من الغذاء على المدى الطويل, و لا استدامته, لأن المزارعين الذين يقبلون البذور المعدلة وراثيا يضطرون لمواصلة شرائها إلى الأبد من الشركات الكبرى, و سيتعرضون لمتابعات جزائية في حال استعمال هذه البذور دون ترخيص.

كما أن معظم تجارب المحاصيل المعدلة وراثيا تعنى بزيادة مقدرة النباتات على تحمل مبيدات الأعشاب الضارة ومقاومة الآفات الزراعية أكثر من الاهتمام بزيادة المحاصيل, و هذا ما أكده معهد الأمم المتحدة للتقنيات الجديدة و الاتحاد الأوروبي, إذا علمنا أن تحسين الإنتاج هو السبيل الوحيد إلى إطعام العالم حاليا.

الفرع الرابع: سلاح الغذاء

تعتمد الشركات العابرة للقارات على سياسة اقتصادية مرنة, ترتبط من خلالها مع الدول الكبرى في المجتمع الدولي, من أجل تجسيد سياسة تبعية الدول النامية للأسواق الدولية غذائيا, من خلال أنه لم يعد ينظر للغذاء من الناحية الاقتصادية الصرفة فقط, فالمسألة لا ترتبط بالعجز الناجم عن تفوق كمية وقيمة الواردات على الصادرات, لأن بعض الدول تستطيع دفع فاتورة مستورداتها الغذائية (المدخرات و الاستثمارات), فالمشكلة في الدرجة الأولى مشكلة إنتاج الغذاء أكثر من كونها أزمة غذاء .

يعد الغذاء سلعة غير مرنة, حيث لا يمكن الاستغناء عنها, كما أن الطلب عليها يزداد عالميا, و هذا الطلب يتفوق على العرض, وبخاصة في الدول النامية, و هذا يشكل خطورة كبيرة على أمنها الاقتصادي, والسياسي, و الاجتماعي (23)

كما يشكل الغذاء سلاحا بيد الدول المنتجة و المصدرة, تستعمله لتحقيق أغراض خاصة, فالمواد الغذائية الأساسية لعبت دورا مهما كوسيلة ضاغطة أثناء الحروب بتجويع الأماكن المحاصرة, و وضع اليد على المحاصيل, و منع مد الجيوش بالمؤن, و إجبار الشعوب على الاستسلام.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تمتلك اكبر احتياط زراعي وغذائي عالمي, على سياسة الانتقائية و المصلحية في تقديم المساعدات الغذائية, من خلال سياسة التصرف في فوائض إنتاجها من السلع, و سياسة المعايير المعتمدة لتقديم المساعدات لصالح الدول المحبة للسلام, و التي لا تهدد الأمن القومي الأمريكي, و هذا السلاح يعزز من دائرة النفوذ, فكما قال رئيس الولايات المتحدة السابق" **هنري فورد** " بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاح الغذاء و هو ذا فعالية سياسية (24)

كما يمثل الغذاء سلاحا إستخباراتيا خطيرا, فوكالة المخابرات المركزية(CIA) و وزارة الدفاع الأمريكية تتجسسان بواسطة الأقمار الصناعية, لمعرفة الاحتياطات الغذائية للعدو و الحليف لأنها لا تقل أهمية عن معرفة المعدات الحربية, و يتم تقديم تقارير تحدد وضعية الغذاء عالميا و إقليميا و محليا,

لتعزيز سلطة شركات الغذاء العالمية من التفوق الاقتصادي والسياسي(25) لا يمكن للدول التي لا تنتج غذاء كافيا, أو التي تعتمد على معظم حاجاتها الغذائية من الخارج, المجازفة بمعارضة الشركات متعددة الجنسيات أو الدول الكبرى , شأنها شأن التي تستورد سلاحها من الخارج وهذا يجعلها تحت رحمة الشروط المفروضة, والتي تمس بسيادتها الاقتصادية واستقلالها السياسي.

المبحث الثالث: الاندماج في العولمة الاقتصادي

أثرت العولمة في مجال الإنتاج الغذائي العالمي, حيث أن تأثيرها المبدئي كان إيجابيا, لمساهمتها في تأمين الأمن الغذائي العالمي القائم على الحرية في التجارة الزراعية, و ارتفاع نسب المواد الغذائية المحورة و المعدلة وراثيا, و الحد من المجاعة...الخ, و لكن سلبياتها كانت أكثر من إيجابياتها بالخصوص على الدول النامية .

المطلب الأول: سياسة الزراعة النقدية

المطلب الثاني: سياسة التكثيف الزراعي

المطلب الثالث: سياسة الصناعة الحيوانية

المطلب الأول: سياسة الزراعة النقدية

تعتمد الشركات العابرة للقارات على سياسة الزراعة النقدية, و التي تستهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح, لزيادة سيطرتها على المشاريع الاقتصادية للدول, و قدرة تحكمها في أسعار المنتجات الغذائية في السوق الدولية من خلال:

الفرع الأول: نقل الزراعة من المحلية إلى العالمية

الفرع الثاني: التأثير على أسعار المنتجات الزراعية عالميا

الفرع الثالث: التركيز على السمعة التجارية

الفرع الأول: نقل الزراعة من المحلية إلى العالمية

نقلت العولمة الزراعة من المحلية إلى العالمية, فأصبحت الزراعة صناعة تعتمد على مقاييس دولية صارمة (26) ليس لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى, بل لتصريف الفائض الزراعي عالميا على أسس قواعد التجارة, و المنافسة الدولية, تحقيقا لأرباح الشركات العالمية (27), التي باتت تعتبر أسواق الدول النامية مجالا مفتوحا لإغراقه بمنتجاتها الغذائية

حيث أدت العولمة لخلل بين مصالح الدول النامية, التي تحاول التأقلم مع متغيرات العولمة لتحقيق الأمن الغذائي, و بين مصالح الدول الكبرى التي حققت آليات أمنها الغذائي, و تحاول تحقيق أرباحا من صناعتها الزراعية توسيعا لأسواقها الأجنبية, و تدويرا لرؤوس أموالها.

_الفرع الثاني: التأثير على أسعار المنتجات الزراعية عالميا

أثرت العولمة على أسعار المنتجات الزراعية عالميا, بسبب تحرير التجارة الزراعية, فالطلب

العالمي على الغذاء أثر على أسعاره, سواء تعلق الأمر بمحاولة الدول الإنتاج الزراعي الذاتي فمنتجاتها الزراعية سترتفع أسعارها بسبب ارتفاع أسعار البذور, و قلة المؤسسات الخاصة العاملة في الزراعة.

و في حالة شراء الإمدادات الغذائية من السوق العالمية فالأسعار سترتفع بسبب قانون العرض و الطلب المحلي و العالمي, و زيادة تكاليف الصناعة الزراعية من إنتاج, و نقل, و تأمين المخاطر, و التخزين...الخ.

الفرع الثالث: التركيز على السمعة التجارية

تعتمد الزراعة في عصر العولمة على مفهوم السمعة التجارية, من خلال فرض معايير الجودة, و المواصفات البيئية, و الشروط الفنية و الصحية, التي تحددها الأسواق الغربية, بغض النظر عن تكاليفها المرتفعة, على عكس الأسواق النامية التي تميز الغذاء حسب تكلفته بغض النظر عن نوعية المتدنية, و هذا ما يجعل صعوبة تكيف هذه الدول مع المتطلبات العالمية (28)

كما ترتكز الزراعة في عصر العولمة على سياسة النظام الغذائي العالمي المبني على البروتينات الحيوانية على حساب البروتينات النباتية, بمعنى اهتمام الدول الصناعية بتهيئة ملايين الهكتارات لزراعة الحبوب المعدة لاستهلاك الماشية في دولها, و توفير الغذاء للحيوان في الدول الصناعية وبأسعار متدنية يكون بإنتاج الغذاء المعد للحيوان في الدول الفقيرة حيث تكلفة الإنتاج أقل منها في الدول الصناعية (29)

المطلب الثاني: سياسة التكثيف الزراعي

تعتمد سياسة الشركات العابرة للقارات لزيادة الإنتاج الزراعي, على سياسة التكثيف الزراعي, من أجل توفير حجم أكبر من المنتجات الغذائية المتناسبة مع زيادة الكثافة السكانية, من خلال:

الفرع الأول: استصلاح واستزراع الأراضي

الفرع الثاني: التكثيف المحصولي

الفرع الثالث: التحسين الوراثي للأصناف النباتية

الفرع الأول: استصلاح واستزراع الأراضي

تعتمد سياسة التكثيف الزراعي على استصلاح واستزراع المزيد من الأراضي, مع الارتقاء بإدارة الجودة الشاملة للموارد الطبيعية المتاحة (30), و يطلق عليها تقنية تكثيف العائد من استخدام الموارد, والذي أصبح في الوقت الحالي المدخل الرئيسي لزيادة إنتاج الغذاء على الصعيد العالمي (31)

الفرع الثاني: التكثيف المحصولي

ينصب التكثيف الزراعي على التكثيف المحصولي بمعنى زيادة عدد المحاصيل التي تزرع في نفس المساحة في السنة (32), و في نفس الوقت على التوازي, كما ينصب على تعظيم إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء لوحدة الزمن(33)

كما يتم التركيز على تراكيب وراثية جديدة, من خلال تربية أصناف نباتية أو سلالات حيوانية جديدة,

مع توفير أفضل ظروف إنتاج لها, بحيث تحقق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية.

الفرع الثالث: التحسين الوراثي للأصناف النباتي

كما ينصب التكثيف الزراعي على التحسين الوراثي للأصناف النباتية, و زيادة قدرتها الإنتاجية, و قدرتها على تحمل الظروف البيئية غير المواتية مثل الجفاف, و أمراض نباتية, و آفات حشرية, كما ينصب على تطوير أساليب الإنتاج من إعداد الأرض في الموعد الأنسب, و التسميد , و الري , و مكافحة الآفات, و تحسين خصوبة التربة , و توفير مدخلات الإنتاج , و تكثيف جهود الإرشاد الزراعي(34), و تطبيق المعارف التكنولوجية لزيادة إنتاج وحدة المساحة من الأرض (35)

المطلب الثالث: سياسة الصناعة الحيوانية

يقصد بالصناعة الحيوانية التحسين الدائم لظروف معيشة الحيوانات, و تكثيف إنتاجيتها, حيث تربى في مصانع مغلقة, لسد حاجة الإنسان من الغذاء البروتيني الحيواني من خلال برنامج تربية متكامل, و وحدات إنتاجية ضخمة لتربية الدواجن والأبقار(36), لكن التقنيات المستعملة في الصناعة الحيوانية الحديثة تزيد من مصائب البشر, والتدمير البيئي, وضياع التنوع البيولوجي .

الفرع الأول: مصانع البيض

الفرع الثاني: معسكرات إنتاج اللحوم البيضاء

الفرع الثالث: مصانع العلف الحيواني

الفرع الأول: مصانع البيض

تنتج مصانع البيض يوميا, و من خلال وحدات لتربية الدجاج البياض, في كل وحدة مليون دجاجة, ما يربو على مليون ونصف المليون بيضة, ولا تحتاج هذه الوحدات إلى مساحة كبيرة من الأرض وتتم تربية الدجاج, وتغذيته, ورعايته, وجمع البيض بصورة أوتوماتيكية, فيوضع الدجاج في أقفاص بأعداد قليلة, وترتب الأقفاص في بطاريات في طوابق الواحد فوق الآخر بارتفاع قد يصل عشرين طابقاً ,وتدور الأقفاص حول محورها العمودي ببطء(37)

الفرع الثاني: معسكرات إنتاج اللحوم البيضاء

تشتمل الصناعة الحيوانية على معسكرات إنتاج اللحوم البيضاء, حيث تتم دورة حياة الدجاج بشكل مكثف من الفقس وتغذية الكتاكيت وتسمينها إلى الحجم المناسب ثم ذبحها في فترة ستة أسابيع, لتصبح جاهزة للاستهلاك.

تكون هذه اللحوم مصدرا للبروتين الحيواني,و يكون غذائها مكثف بحصص متوازنة علميا من الحبوب وفول الصويا , و مسحوق الأسماك, و بودرة الألبان القادمة من السوق الأوروبية المشتركة, وهذا ما يضع الدواجن في تنافس مع الإنسان حيث يقدم لها الطعام الذي ينتجه الإنسان لنفسه (38)

الفرع الثالث: مصانع العلف الحيواني

تساهم مصانع العلف الحيواني في تدعيم الصناعات الحيوانية, حيث تهيئ الدول الصناعية ملايين

الهكتارات لزراعة الحبوب المعدة لاستهلاك الماشية في دولها, أو تعمد لإنتاج الغذاء المعد للحيوان في الدول الفقيرة حيث تكلفة الإنتاج أقل منها في الدول الصناعية(39), أو بتربية الحيوانات في الدول العالم الثالث واستيرادها من طرف الدول الصناعية في شكل لحوم, و في كلتا الحالتين لا بد من تخصيص جزء من مساحة الأراضي الزراعية في الدول الجنوب لصالح الدول الصناعية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم, نصل إلى نتيجة مهمة جدا, ألا و هي أن الشركات العابرة للقارات, تعتبر شخصا قانونيا من أشخاص المجتمع الدولي, رغم انه لا يملك نفس المركز القانوني للأشخاص الأصيلة (الدول, المنظمات الدولية), و رغم ذلك فهذا النوع من الشركات استطاعت فرض سياساتها و إستراتيجيتها الدولية, و حتى حققت القدرة على أن تكون موضوعا من مواضيع القانون الدولي و صانعة له.

يرتكز عمل الشركات العابرة للقارات العاملة في مجال الغذاء, على صناعة الجوع في العالم قصد تطبيق سياساتها التوسعية, و ترتقي تدريجيا لنفس مركز الدولة, أو تفوقه إذا علمنا أن حجم رأس مال هذه الشركات يفوق بكثير ميزانيات الدول النامية مجتمعة, مما يجعل مساهمتها في تحرير الإنسانية من الجوع , و الحد من الفقر, و تمويل السوق الدولية بالمنتجات الغذائية وسيلة أكثر منها غاية لتحقيق أرباح خيالية على حساب الكرامة الإنسانية.

قائمة الهوامش

([1]) أنظر: د. إيهاب سلام– السيادة بين الاقتصاد و السياسة, بدون طبعة, بدون دار نشر, مصر, 2005, ص28.

([2]) حسن زعرور- "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات", مجلة الدفاع الوطني اللبنانية , ص1.

([1]) Jean-Christophe Kroll ,Une politique Mondiale Pour Nourrir Le Monde, Springer Paris, 978-2-287-71810-6 (Print) 978-2-287-71811-3 (Online),France, 2007, p39.

([3]) أنظر: د. أيهاب سلام– السيادة بين الاقتصاد و السياسة, مرجع سابق, ص45.

([4]) المرجع نفسه, ص46.

([5]) أنظر: د. محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب, الكويت, فبراير 1998, ص194.

([6]) ما نسبته 90 % من الصادرات العالمية للأناناس، وعلى نسبة تتراوح ما بين 85 و 90 % من الصادرات العالمية للبن، وعلى 80 % بالنسبة للشاي وعلى 85 % بالنسبة للكاكاو، ونسبة تتراوح بين 75 و 80 % للموز، وعلى 60 % من الصادرات العالمية للسكر, ففي حالة القطن تتراوح هذه النسبة بين 85 و 90 %, وبالنسبة للمنتجات الخشبية 90 %.

([7]) حسن زعرور-"الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات", المرجع السابق ص3.

([8]) أنظر: د. كمال حمدي ابو الخير– مشكلات المنظمات التعاونية و غير التعاونية, بدون طبعة, الناشر مكتبة عين شمس, مصر, 2005 , ص 175.

([9]) المرجع نفسه, ص 182.

(10) كتب "ريمون فيرنون"، وهو أستاذ في جامعة هارفرد وأحد أبرز المهتمّين بظاهرة الشركات المتعددة الجنسيّة، في كتاب أصدره عام 1977 تحت عنوان "عاصفة فوق الشركات المتعددة الجنسيّات" :" إن هذه الشركات قد أصبحت تجسّد كل ما هو فاسد في المجتمع الصناعي الحديث, وهي في ظل هيمنتها على الاقتصاد العالمي، نراها لا ترحم في حساباتها الشعوب النامية، ومنها العالم العربي، وسوف تستمر في التأثير على الحكومات في هذه البلدان, علماً أن رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الكبرى المتجهة نحو البلدان النامية ضعيفة، في حين تتركز وتنصب على الدول الغنيّة من العالم."

([11]) أنظر: د. محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, مرجع سابق , ص193.

(12) المرجع نفسه , ص195.

(13) بالنسبة للسكر, اكتشف مركب« ثوماتين Thaumatin» وهو عبارة عن بروتين درجة حلاوته نحو2500 مرة مثل السكر , ويوجد في ثمار النبات Katemfe الذي ينمو في غرب ووسط أفريقيا , وقد قامت بعد ذلك إحدى الشركات بإنشاء مزارع له في غانا وإرسال الثمار إلى بريطانيا لاستخلاص مادة الثوماتين ثم أمكن عزل المورث الذي يحكم إنتاج هذه المادة وتجري الجهود لزراعته في الدول ا لمتقدمة .

كذلك اكتشف في نفس المنطقة نبات آخر مشابه تحتوي ثماره على بروتين يطلق عليه« مونيلين Monellin»درجة حلاوته تبلغ نحو3000 مرة مثل السكر وتبذل جهود لإنتاجه باستخدام هندسة الوراثة وزراعة الأنسجة لينتقل مركز إنتاجه إلى دول الشمال.

(14) أنظر: برتران بادي, ماري–كلود سموتس, ترجمة سوزان خليل– انقلاب العالم (سوسويولوجيا المسرح الدولي) , بدون طبعة, دار العالم الثالث, مصر,بدون سنة, ص 261.

(15) المرجع نفسه, ص 262.

(16) المرجع نفسه , ص260.

(17) لا للعولمة الرأسمالية, مركز الدراسات الاشتراكية–وحدة الدراسات, ص14.

(18) أنظر: د. كمال حمدي ابو الخير– مشكلات المنظمات التعاونية و غير التعاونية, بدون طبعة, الناشر مكتبة عين شمس, مصر, 2005 , ص 189.

(19) لا للعولمة الرأسمالية, المرجع السابق, ص16.

(20) Jean-Christophe Kroll ,Une politique Mondiale Pour Nourrir Le Monde, op .cit, p.43.

(21) لا للعولمة الرأسمالية, مركز الدراسات الاشتراكية–وحدة الدراسات, ص17.

(22) أنظر: د. محمد علي الفرا, مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب , الكويت, سبتمبر 1979, ص216.

(23) المرجع نفسه, ص218.

(24) أنظر: د. محمد علي الفرا, مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي مرجع سابق, ص219.

([22]) Membres du Groupe De Travail, Evaluation nutritionnelle et sanitaire des aliments issus de l'agriculture biologique, Agence Française De Sécurité Sanitaire Des Alimentes(AFSSA), République Française, juillet 2003, p.10

(25) أنظر: د. محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, مرجع سابق, ص104.

(26) أنظر: بروفيسور. دوناتو رومانو– الزراعة و الفقر و التنمية الريفية في ظل العولمة, 20 كانون الأول 2005 , قسم المعلومات و الاتصالات(المركز الوطني للسياسات الزراعية), وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي السورية, ص 2.

(27) أنظر: د. كمال حمدي أبو الخير– مشكلات المنظمات التعاونية و غير التعاونية, مرجع سابق , ص 175.

(28) أنظر: بروفيسور. دوناتو رومانو– الزراعة و الفقر و التنمية الريفية في ظل العولمة, مرجع سابق, ص 3.

(29) في عام 2000 صدرت الدول الفقيرة 38 مليون طنا من المواد الغذائية المعدة للحيوانات في البلدان الاصطناعية, و لقد أثبتت دراسات معاصرة أن كل أوروبي يملك بصفة غير مباشرة 400 مترا مربعا في بلدان العالم الثالث فأوروبا وحدها تستعمل 7 مرات مساحتها الزراعية في العالم الثالث لإنتاج المواد الغذائية المعدة لماشيتها .

(30) أنظر: د. كمال حمدي ابو الخير– مشكلات المنظمات التعاونية و غير التعاونية, مرجع سابق , ص 241.

(31) أنظر: د. محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, مرجع سابق, ص98.

(32) ويقصد« بالتكثيف المحصولي » عدد المحاصيل التي يمكن زراعتها في مساحة من الأرض خلال سنة كاملة (365 يوما) فإذا زرع محصول واحد كان معامل التكثيف = 1 ودرجة التكثيف = 100 % أي المساحة المحصولية تساوي مساحة الأرض الزراعية, أما إذا زرع محصولان متعاقبان فيرتفع معامل التكثيف إلى 2 ودرجة التكثيف إلى 200 % أي تصبح المساحة المحصولية ضعف مساحة الأرض الزراعية.

(33) أنظر: د. محمد السيد عبد السلام, المرجع السابق, ص99.

(34) المرجع نفسه, ص100.

(35) أنظر: د. كمال حمدي أبو الخير– المرجع السابق, ص 306.

(36) أنظر: د.محمد السيد عبد السلام– التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب, الكويت,فبراير 1982, ص 225.

([33]) Membres du Groupe De Travail, Evaluation nutritionnelle et sanitaire des aliments issus de l'agriculture biologique, op.cit, p.68.

(37) أنظر: د.محمد السيد عبد السلام– المرجع السابق, ص 230.

(38) أنظر: د. محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, مرجع سابق, ص102, 105.

(39) في عام 2000 صدرت الدول الفقيرة 38 مليون طنا من المواد الغذائية المعدة للحيوانات في البلدان الاصطناعية, و لقد أثبتت دراسات معاصرة أن كل أوروبي يملك بصفة غير مباشرة 400 مترا مربعا في بلدان العالم الثالث فأوروبا وحدها تستعمل 7 مرات مساحتها الزراعية في العالم الثالث لإنتاج المواد الغذائية المعدة لماشيتها